

مؤشر PMI™ لبنك HSBC بالإمارات العربية المتحدة

مؤشر الأداء الاقتصادي PMI يشهد ارتفاعاً للشهر العاشر خلال شهر سبتمبر، مشيراً إلى تحسّن أوضاع العمل بوتيرة أسرع.

النتائج الأساسية:

- شهد نمو كل من الإنتاج والطلبات الجديدة زيادةً طفيفةً.
- التوظيف يسجل زيادةً بمعدل قوي.
- ارتفاع أسعار الشراء ظلت عاملاً أساسياً في تضخم مستلزمات الإنتاج.

وقد قامت الشركات بزيادة أعداد العاملين لديها وزادت من أنشطة الشراء في شهر سبتمبر لمواجهة زيادة متطلبات العمل وتوسعات الشركة. ونتيجة لذلك، شهد معدل خلق الوظائف الجديدة زيادةً كبيرة، كما شهد الشراء زيادةً أسرع. ولكن النمو ظل ضعيفاً.

وتعكس زيادة حجم المواد الخام والبضائع شبه المصنعة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي خلال شهر سبتمبر زيادةً معدل الحصول على مستلزمات الإنتاج. وقد جاء هذا بعد أربعة أشهر من التراجع، وعلى أي حال، فقد كان معدل التوسع طفيفاً وحسب.

وعلى الرغم من الطلب القوي على مستلزمات الإنتاج، إلا أن متوسط أداء الموردين قد واصل التحسن مع نهاية الربع المالي الثالث. حيث شهدت المهل الزمنية اختزالاً طفيفاً، وإن كان بمدى أقل من المدى الملحوظ على مدار الشهور الست الماضية. وتشير الأدلة المتواترة إلى أن الدفع الفوري للبضائع والعلاقات القوية مع الموردين كانا السبب خلف الزيادة الأخيرة.

تسارع التضخم في إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج خلال شهر سبتمبر مدفوعاً بزيادة أقوى في أسعار الشراء (والتي ربطتها الشركات بارتفاع أسعار المواد الخام، وارتفاع تكاليف الشحن وتدني سعر الصرف). ورغم ذلك، ظل معدل التضخم في إجمالي مستلزمات الإنتاج طفيفاً بالنسبة للمعايير المسجلة عبر تاريخ الدراسة. وفي الوقت نفسه، ظل تضخم تكاليف التوظيف ضعيفاً للغاية، فاقداً قوته بشكل هامشي منذ شهر أغسطس.

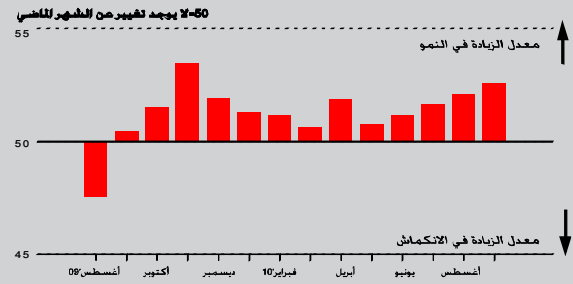
أدت المنافسة القوية إلى وضع قوة تسعير الشركات قيد الاختبار خلال شهر سبتمبر وشهدت الأسعار ثباتاً إلى حد كبير خلال الشهر نتيجة لذلك. وحيث شهدت الأسعار زيادة، كان هذا يعزى إلى أوضاع الطلب المتواترة وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج.

أنهى مؤشر الأداء الاقتصادي الرئيسي PMI™ لشركة HSBC في الإمارات العربية المتحدة الذي يتم تعديله دورياً - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقيم مقياساً رقمياً بسيطاً يسهل فهم أداء القطاع الخاص - الربع المالي الثالث من العام 2010 على ارتفاع استمر 10 أشهر بعد أن سجل 52.6 نقطة خلال شهر سبتمبر. سجل المؤشر صعوداً عن قراءته في شهر أغسطس التي وصلت إلى 52.1 نقطة. وتشير هذه الزيادة إلى تحسّن أسرع (على الرغم أنها لا تزال متواضعة) في تعافي اقتصاد القطاع الخاص في الإمارات العربية المتحدة.

وقد أدى إلى ارتفاع المؤشر الرئيسي ارتفاع المؤشرات الخمسة المكونة له (مؤشر مواعيد تسليم الموردين تم عكسه لعمل مؤشر الأداء الاقتصادي PMI).

شهد نمو الإنتاج في القطاع الاقتصادي الخاص بالإمارات العربية المتحدة زيادةً أخرى خلال شهر سبتمبر محققاً معدلاً قوياً كان الأسرع منذ شهر أبريل. وقد خلف هذه الزيادة الأخيرة تدفق أسرع للأعمال الجديدة. شهدت الطلبات الجديدة المستلمة زيادةً قوية وصلت إلى أقوى معدل لها على مدار تسعة أشهر، والتي ربطها أعضاء لجنة الدراسة بتحسّن الأوضاع الاقتصادية. وتشير البيانات إلى أن الطلب المحلي والخارجي على بضائع وخدمات المنطقة ظل قوياً خلال فترة الدراسة الأخيرة، حيث تعكس المؤشرات التي تقيس اتجاهات إجمالي الأعمال الجديدة وطلبات التصدير تسجيل كل منها أعلى من المستوى المحايد 50.0 نقطة. بينت الشركات أن الطلب من الشركاء التجاريين قد شهد تحسناً، وخصوصاً من المملكة العربية السعودية وقطر. ورغم الزيادات التي شهدتها الطلبات الجديدة، ظلت الأعمال الجارية لدى القطاع الخاص الإماراتي في الانخفاض خلال شهر سبتمبر. وأشار المشاركون في الدراسة إلى أن نمو النشاط قد فاق زيادة الأعمال الجديدة وترتب على ذلك تراجع حجم تراكمات الأعمال غير المنجزة. ومع ذلك، فقد كان معدل التراجع هو المعدل الأقل على مدار سبعة أشهر.

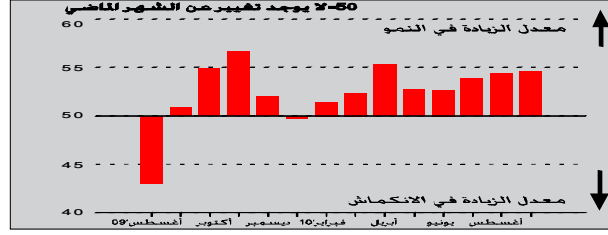
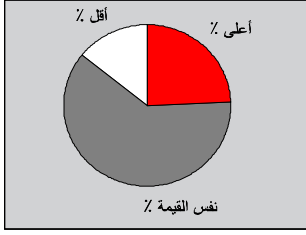
مؤشر PMI لبنك HSBC بالإمارات العربية المتحدة



يعتبر مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) لمجموعة HSBC بالإمارات العربية المتحدة مؤشر مركب مصمم لتقديم نظرة شاملة على النشاط الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة. يعتمد المؤشر تقييماته من المؤشرات الفردية التي تقيس معدل التغيير في الإنتاجية، والطلبات الجديدة، والتوظيف، ومواعيد التسليم للموردين ومخزون البضائع التي تم شراؤها. تشير قراءة مؤشر (PMI) الأدنى من 50.0 إلى هبوط اقتصاديات التصنيع؛ بينما النتائج أعلى من 50.0 تشير إلى تزايد النشاط الاقتصادي بشكل عام. في حين تدل النتيجة المساوية 50.0 إلى عدم وجود تغيير. كلما زاد الانحراف عن القيمة 50.0، زادت نسبة التغيير المسجلة من قبل المؤشر.

مؤشر الإنتاج

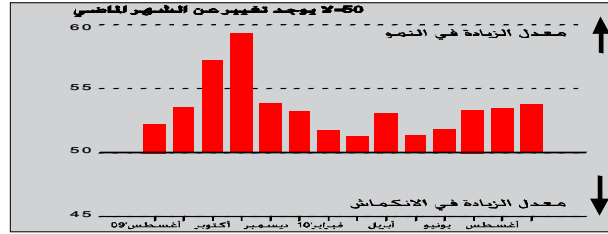
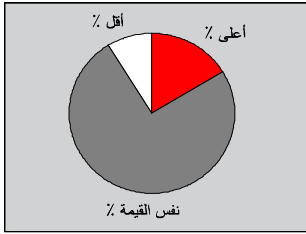
س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.



عملت الزيادة التي شهدتها الأعمال الجديدة على تخفيف الشركات العاملة في القطاع الخاص الإماراتي على زيادة مستويات النشاط خلال شهر سبتمبر. ونتيجة لذلك شهد إنتاج القطاع زيادة حادة. مع إشارة 24% من أعضاء لجنة الدراسة إلى وجود زيادة. علاوة على ذلك. كان التوسع الأخير هو التوسع الأقوى منذ شهر أبريل. وقد شهد النشاط زيادة متواصلة لثمانية أشهر.

مؤشر الطلبات الجديدة

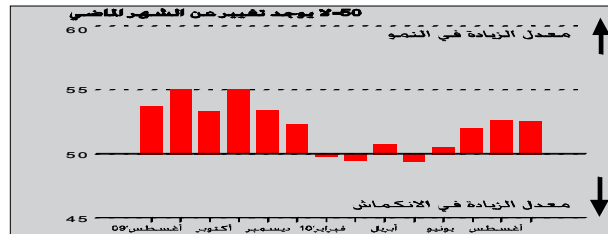
س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد (في الإمارات العربية المتحدة وللتصدير) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



واصل مؤشر الطلبات الجديدة الذي يتم تعديله دورياً صعوده مع نهاية الربع المالي الثالث. وكانت القراءة الأخيرة هي القراءة الأعلى على مدار تسعة أشهر وأشارت إلى تدفق قوي للأعمال الجديدة لدى القطاع الخاص بالإمارات العربية المتحدة. وقد بين أعضاء اللجنة أن تحسن الأوضاع الاقتصادية كان السبب الرئيسي خلف زيادة الأعمال الجديدة.

طلبات التصدير الجديدة

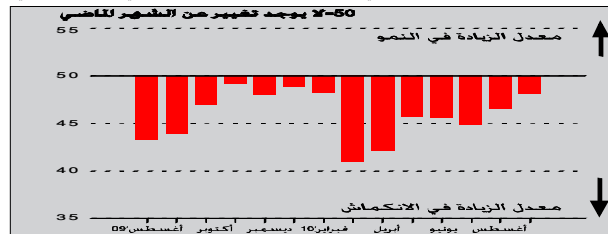
س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أشار مؤشر طلبات التصدير الجديدة الذي يتم تعديله سنوياً والذي لم يشهد تغيراً منذ شهر أغسطس إلى توسع آخر طفيف في المبيعات الخارجية الجديدة الواردة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي في شهر سبتمبر. وتشير الأدلة المتواترة إلى أن طلب أسواق التصدير قد شهد تحسناً. وبصفة خاصة السعودية وقطر.

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

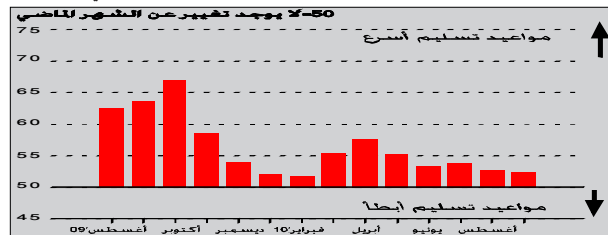
س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتكم هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت الأعمال المعلقة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي تراجعاً خلال مرحلة الدراسة الأخيرة. كما كان الحال على مدار الأربعة عشر شهراً من تاريخ الدراسة. وعلى الرغم من ذلك. فقد كان معدل التراجع هو المعدل الأشد ببطناً منذ شهر فبراير. وقد أشار أعضاء اللجنة إلى أن معدل نمو النشاط قد فاق معدل الزيادة في حجم الأعمال الجديدة. مما أدى إلى تراجع تراكمات الأعمال.

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

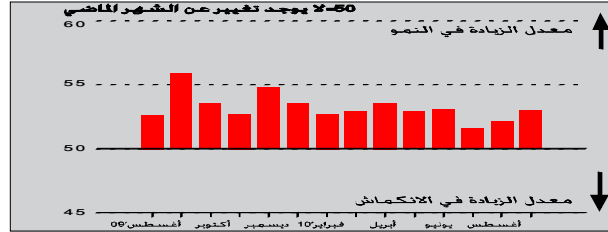
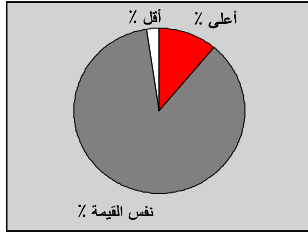
س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



سجلت شركات القطاع الخاص الإماراتي مزيداً من التحسن في أداء الموردين خلال شهر سبتمبر وشهدت المهل الزمنية المستغرقة في تسليم المواد الخام والمواد نصف المصنعة اختزالاً بمعدل متوسط. وهو الأمر الذي عزاه المشاركون في الدراسة بشكل كبير إلى سرعة الدفع والعلاقات الجيدة مع الموردين. وعلى الرغم من ذلك. فإن معدل التحسن قد شهد تحسناً ووصل إلى المعدل الأقل على مدار سبعة أشهر.

مؤشر التوظيف

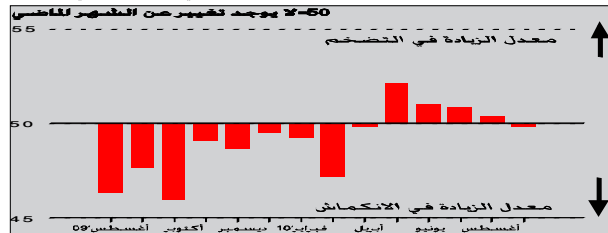
س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.



سجل معدل خلق الوظائف الجديدة في القطاع الخاص الإماراتي صعوداً بمعدل قوي خلال شهر سبتمبر. كانت الزيادة الأخيرة هي الزيادة الأسرع منذ شهر يونيو وجاءت متماشية بدرجة كبيرة مع الاتجاه العام للدراسة. وقد عكفت الشركات التي شملتها الدراسة على زيادة أعباء العمل وتوسيعات الأعمال.

مؤشر أسعار الإنتاج

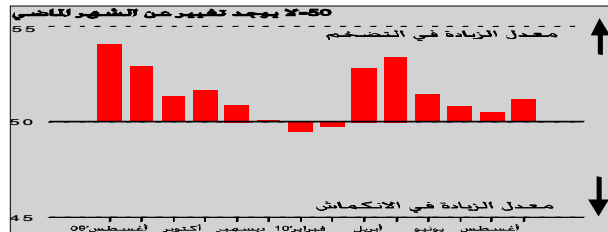
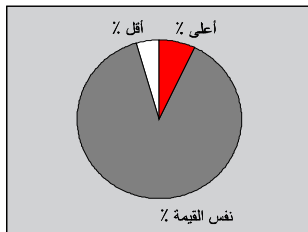
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



ظلت أسعار الخدمات والمنتجات لدى القطاع الخاص الإماراتي ثابتة إلى حد كبير خلال شهر سبتمبر. وكان الهدف الرئيس للشركات التي رفعت أسعارها في ذلك هو الاستفادة من قوة الطلب وإلقاء عبء ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج على العملاء. في المقابل، تم ربط انخفاض أسعار المنتجات بالمنافسة القوية.

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

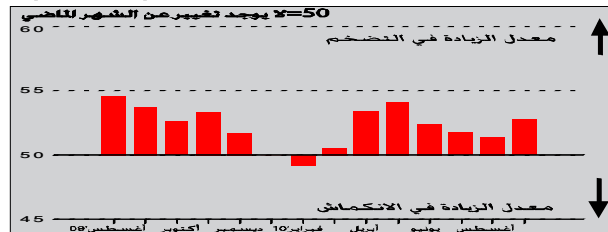
س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد تضخم إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج في القطاع الخاص الإماراتي تسارعاً بوتيرة متوسطة خلال مرحلة الدراسة الأخيرة. وكانت الزيادة الأخيرة هي الزيادة الأقوى منذ شهر يونيو. الأمر الذي يعكس بصفة أساسية زيادة أسرع في تكاليف الشراء. وعلى الرغم من ذلك، فإن معدل التضخم ظل أقل من متوسطه على مدار الدراسة.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

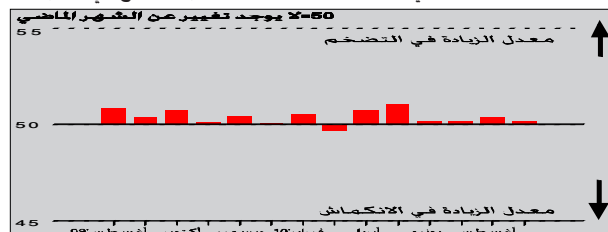
س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



استمرت أسعار الشراء التي تواجهها الشركات العاملة في القطاع الخاص الإماراتي في الزيادة خلال شهر سبتمبر. علاوة على ذلك، تسارع معدل الزيادة ووصل إلى أعلى معدل له على مدار أربعة أشهر. مع ملاحظة 10% من أعضاء الدراسة وجود تضخم. وقد علق المشاركون في الدراسة على زيادة أسعار المواد الخام، وزيادة تكاليف النقل وأسعار الصرف غير المواتية.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

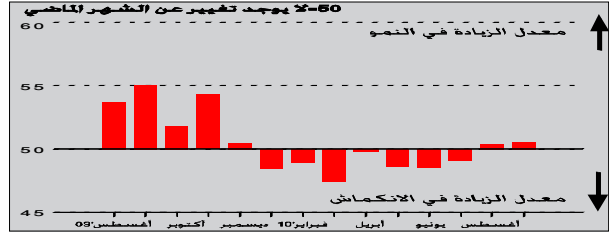
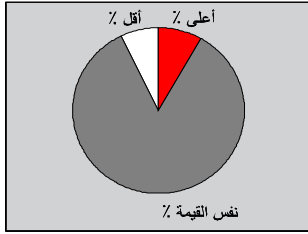
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



لشهر الرابع على التوالي، جاءت قراءة مؤشر التوظيف الذي يتم تعديله بصفة دورية قريبة من المستوى المحايد 50.0 نقطة خلال شهر سبتمبر. مشيرة بذلك إلى زيادة طفيفة في التكاليف المدفوعة لتغطية الرواتب. وبذلك تكون الأجور المدفوعة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي قد شهدت زيادة للشهر السادس على التوالي.

مؤشر عروض الشراء

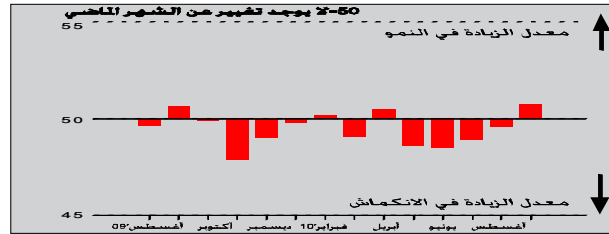
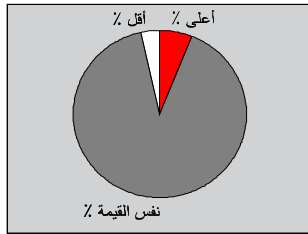
س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



حيث زادت متطلبات العمل خلال شهر سبتمبر، إلى جانب التوقعات المستقبلية لنمو الطلب، قامت شركات القطاع الخاص الإماراتي بزيادة نشاط الشراء. وقد شهد الشراء زيادة للشهر الثاني على التوالي وبمعدل متسارع بشكل طفيف كان الأسرع منذ شهر نوفمبر من عام 2009، ورغم هذا، فإن معدل التوسع ظل هامشياً فقط.

مؤشر المخزون من المشتريات

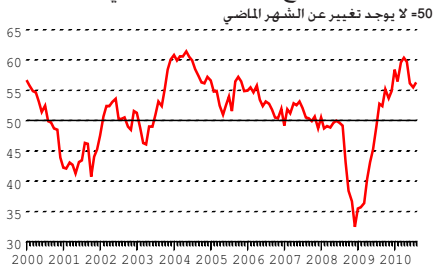
س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.



شهد مخزون المشتريات لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي زيادة خلال شهر سبتمبر، وبذلك انتهت فترة التراجع التي دامت لأربعة أشهر متتالية. وقد ربط أعضاء لجنة الدراسة زيادة المخزون بنمو أنشطة الشراء. ورغم ذلك، فمع إشارة 6% من المشاركين إلى وجود زيادة مقابل 4% أشاروا إلى وجود انكماش، فإن معدل التوسع كان معدلاً متوسطاً.

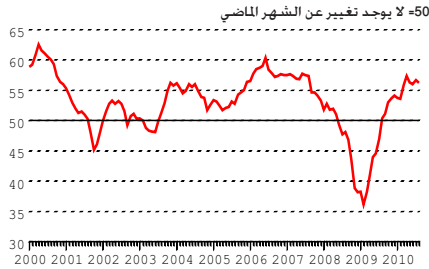
مؤشرات PMI الدولية

قطاع الصناعات الأمريكي



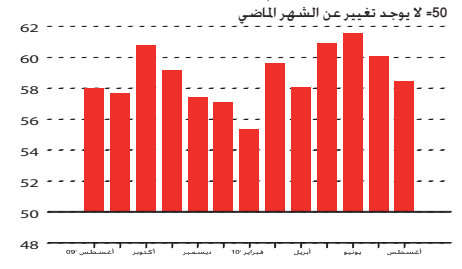
المصدر: معهد إدارة الإمداد (ISM).

المؤشر المركب لمنطقة اليورو



المصدر: Markit.

الاقتصاد العام للمملكة العربية السعودية



المصدر: Markit.

صعد مؤشر PMI الرئيسي لمعهد إدارة التوريدات ISM الأمريكي للصناعات من 55.5 نقطة في شهر يوليو إلى 56.3 نقطة في شهر أغسطس. وبذلك يكون قد سجل أعلى قراءة له على مدار ثلاثة أشهر متتالية إلى حد كبير في أوضاع العمل في كافة أنحاء القطاع. ويكمن سبب الارتفاع الذي شهده المؤشر الرئيسي في توسعات قوية في الإنتاج والتوظيف ومخزون مستلزمات الإنتاج.

سجل مؤشر الإنتاج المركب لشركة Markit لمنطقة اليورو 56.2 نقطة في شهر أغسطس مسجلاً بذلك انخفاضاً عن قراءة شهر يوليو التي وصلت إلى 56.7 نقطة. شهد نشاط الأعمال ارتفاعاً خلال الشهرين الثلاثة عشر الماضية، وكان معدل النمو خلال الربع الثالث من العام المالي 2010 استكمالاً طبيعياً لأعلى مستوى خلال ثلاث سنوات والذي حقق في الربع الثاني.

بعد انخفاضه عن الرقم القياسي للدراسة المسجل في يونيو، سجل مؤشر الأداء الاقتصادي PMI لمجموعة HSBC في المملكة العربية السعودية، والذي يتم تعديله دورياً -حسباً ضعيفاً في أوضاع العمل خلال شهر أغسطس. وعلى أية حال، فقد سجل المؤشر 58.5 نقطة، ليظل عند مستوى يعكس حالة التعافي القوي الذي يشهده القطاع.

ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسؤولين التنفيذيين في أكثر من 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقاؤها بعناية لتمثل هيكل حقيقي لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك التصنيع، والخدمات، والبيع بالتجزئة والتشييد والبناء. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). وتعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبة المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/أفضل التغييرات وأقل/أسوأ الإجابات، ومؤشر الانتشار، وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية. إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية المستمدة من استبيانات الشراء والإمداد التي تقدمها مؤسسة Chartered حول اقتصاد الإمارات العربية المتحدة: الطلبات الجديدة - 0.3، الناتج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15. مخزون العناصر التي تم شرائها - 0.1. مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في التغيير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقم Markit بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول، في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقاً لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

تحذير

تمتلك مجموعة Markit المحدودة حقوق الملكية الفكرية لهذا التقرير، ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح. يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit، ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات (البيانات) الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو الخذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير، ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مجموعة Markit ومؤشر الأداء الاقتصادي جميعها علامات تجارية مسجلة باسم مجموعة Markit.